AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/863
S/1998/293
2 April 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
البند ٦١ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الثالثة والخمسون

رسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨ موجهة من فخامة السيد غلافكوس كليريديس، رئيس جمهورية قبرص، إليكم (انظر المرفق).

وأرجو أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، في إطار البند ٦١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سوتيريوس زاخيوس
السفير، الممثل الدائم

المرفق

رسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨ موجهة
من رئيس قبرص إلى الأمين العام

أود الإشارة إلى الرسالة المؤرخة ١٩ آذار/ مارس ١٩٩٨، الموجهة إليكم من السفير تولوي تانتش، القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية تركيا لدى الأمم المتحدة وقد تم تعميمها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن (الوثيقة A/52/834-S/1998/255). ومرفق بهذه الرسالة نص وصفه القائم بالأعمال التركي على أنه "رسالة مؤرخة ٥ آذار/ مارس ١٩٩٨ موجهة إليّ من سعادة السيد رؤوف دينكتاش، رئيس الجمهورية التركية لشمال قبرص" فضلا عن "موجز البيان الذي أدلى به الرئيس دينكتاش حول المبادرة السلمية التي طرحها الجانب القبرصي التركي لتسوية مسألة قبرص".

إن قيام الممثل التركي بنقل وتعميم النص المذكور أعلاه مثال على الطريقة التي يسيء بها أعضاء الأمم المتحدة استعمال الامتيازات المستمدة من العضوية، فيروجون لأهداف وغايات تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. والنص المعني ينبثق عن كيان انفصالي أعلن مجلس الأمن في قراريه ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) وفي قرارات لاحقة أخرى أنه كيان غير شرعي. وتدعو هذه القرارات في جملة أمور "جميع الدول إلى عدم الاعتراف بالدولة المسماة 'الجمهورية التركية لشمال قبرص' التي أنشئت بموجب عمل انفصالي ... وعدم تسهيل أمور الكيان الانفصالي المذكور أعلاه أو مساعدته بأي شكل من الأشكال". وينبغي الإشارة إلى أنه لم يعترف بهذا الكيان الانفصالي إلا تركيا، البلد الذي أنشأ هذا الكيان ويحميه عن طريق استخدام القوة العسكرية على نحو يتنافى تماما مع قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة.

وإن استهتار تركيا بالشرعية الدولية يتمثل أيضا في عدم الوفاء بالتزاماتها المنبثقة عن اتفاقات عام ١٩٦٠ التي أنشأت جمهورية قبرص. فبموجب معاهدة الضمان، تضمن وتعترف تركيا مع اليونان والمملكة المتحدة باستقلال جمهورية قبرص وسلامتها الإقليمية وأمنها. ونتيجة لقيام تركيا بغزو قبرص عام ١٩٧٤، واستمرار احتلال القوات التركية لـ ٣٧ في المائة من أراضي قبرص، تحولت تركيا من بلد يضمن استقلال قبرص إلى بلد احتلالي عدواني، ينتهك ويهدد البلد الذي كلف بحمايته واحترامه بموجب اتفاقات عام ١٩٦٠.

وإن اللقب الذي منحته تركيا للسيد دينكتاش والمذكور في رسالة القائم بالأعمال التركي يتمشى مع سياسة تركيا التي تحاول إضفاء الطابع الشرعي في المحافل الدولية على الكيان الانفصالي غير الشرعي، وعلى من يدعي بتمثيله، من أجل تقويض استقلال قبرص. إن الصفة التمثيلية الوحيدة التي يتمتع بها السيد ر. دينكتاش هي أنه زعيم الطائفة القبرصية التركية ويمثل طائفته في الجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية متفاوض عليها لمشكلة قبرص تحت رعاية الأمم المتحدة وبعثة مساعيكم الحميدة، كما هو منصوص عليه

في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، بيانكم الذي أدلي به في جنيف في ٢٨ آذار/ مارس بعد اجتماعكم بالسيد دينكتاش، والذي أعربتم فيه عن موقف الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع، بيان سديد جاء في حينه.

ولا أعتقد أنه من اللائق أن أعلق على محتويات رسالة رفضت استلامها لأسباب مبدئية وقانونية. غير أني أرى أنه من المناسب أن أقدم بعض الملاحظات العامة على وثيقة القائم بالأعمال التركي وهي ملاحظات تتناول الرسالة بمجملها، بغض النظر عن الموقعين على مختلف أجزائها أو كاتبي هذه الأجزاء، بما أنها تتضمن الموقف الرسمي للحكومة التركية بشأن المسائل المثارة فيها.

هناك دولة واحدة في قبرص هي جمهورية قبرص المنشـــأة بموجب الاتفاقـــات الدولية، ولديها ما لديها من حقوق أساسية واستقلال وسيادة وسلامة إقليمية. وإن الغزو التركي لقبرص واستمرار احتلال ٣٧ في المائة تقريبا من أراضي قبرص لم يؤثر بأي شكل من الأشكال أو لا يمكن أن يؤثر في الوضع القانوني الدولي لجمهورية قبرص.

وكما هو مذكور في قرار مجلس الأمن ٩٣٩ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، وهو ما تم تأكيده منذ ذلك الوقت، "التسوية القبرصية يجب أن تستند إلى إيجاد دولة لقبرص تتمتع بسيادة وحيدة وذات شخصية دولية وجنسية واحدة، مع صون استقلالها وسلامتها الإقليمية، على أن تتألف من طائفتين تتمتعان بالمساواة على الصعيد السياسي، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وذلك في اتحاد ذي طائفتين وذي منطقتين، على أن تستبعد هذه التسوية أي اتحاد كلي أو جزئي مع أي بلد آخر أو أي شكل من أشكال التجزئة أو الانفصال"؛

وإن قرارات مجلس الأمن المذكورة أعلاه ملزمة لجميع الدول بما في ذلك بالطبع جمهورية تركيا.

وإن بارامترات حل مشكلة قبرص محددة بوضوح وعلى نحو لا لبس فيه كما أنها مذكورة في قرارات مجلس الأمن، التي تشكل مع الاتفاقين الرفيعي المستوى لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ الأساس الوحيد لأي تسوية متفاوض عليها للمشكلة.

وإذا كان الجانب التركي يرغب بحسن نية في أن ينضم إلى الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإيجاد حل عادل وسليم لمشكلة قبرص فليس هناك من مجال آخر سوى احترام وقبول الشرعية الدولية وما سبق الاتفاق عليه. وإن المحاولة التركية لتغيير أساس المفاوضات ينال من صميم عملية التفاوض مع ما ينطوي ذلك على عواقب لا يمكن توقعها لا بالنسبة لقبرص فحسب بل للسلام والاستقرار في المنطقة. ونرى أن مجلس الأمن الذي يتمتع بالمسؤولية الرئيسية لصيانة السلام والاستقرار ينبغي أن يعيد تأكيد

التزامه بحل سلمي لمشكلة قبرص على أساس قراراته نفسها والاتفاقين الرفيعي المستوى، وعليه أن يحث في هذا الصدد الجانب التركي على العودة إلى المفاوضات.

ومن حق وواجب حكومة جمهورية قبرص، شأنها في ذلك شأن أي حكومة أخرى، ضمان أمن شعبها. وجمهورية قبرص بوصفها دولة ذات سيادة ومستقلة تتخذ الخطوات اللازمة لحماية أراضيها من أي عدوان تركي آخر. ورد فعل تركيا على قيام قبرص برفع قدرة دفاعها يستهدف فقط المحافظة على الوضع الراهن العسكري غير المتزن إلى حد كبير في الجزيرة، وهـــو أمر اعتبره مجلس الأمن بشـــكل صريح غير مقبول.

لقد تم باستمرار توضيح نوايا حكومتي الدفاعية فيما يتعلق بشبكة القذائف S-300. وأكدت قبرص بصورة متكررة أن الشبكة لا تستهدف بأي شكل من الأشكال أي بلد أو القبارصة الأتراك.

والدليل القاطع على نوايا قبرص يكمن في اقتراحي بتجريد جمهورية قبرص من السلاح تجريدا كاملا، وهو اقتراح قدمته في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ويبدد قلق كل من الطائفتين القبرصية اليونانية والتركية بالنسبة للأمن.

وإذا وافقت تركيا على هذا الاقتراح فإنه سيزيل السبب الذي استدعى بذل الجهود لتحسين قدرات بلدي الدفاعية.

ويتطلع شعب قبرص إلى المستقبل، مستقبل بدون قوات احتلال أجنبية، ومستقبل بدون لاجئين، ومستقبل بدون مفقودين، ومستقبل في بلد موحد يستطيع فيه جميع القبارصة بغض النظر عن دينهم أو أصلهم الإثني أن يعيشوا ويعملوا في سلام وكرامة واحترام متبادل وأمن.

ولن تقود الأفكار والأساليب القديمة شعب قبرص إلى بناء البلد الذي يريدون أن يعيشوا فيه. فالأفكار والأساليب القديمة هي صيغة تؤدي إلى مزيد من المعاناة بل إلى كارثة كاملة.

وسوف نتطلع جميعا إلى المستقبل. والمستقبل بالنسبة لقبرص هو أسرة أمم أوروبا. وأغتنم هذه الفرصة لأناشد مرة أخرى أبناء بلدي من القبارصة الأتراك الانضمام إلى هذه الجهود النبيلة.

(توقيع) غلافكوس كليريديس
رئيس جمهورية قبرص

- - - - -